مجتمع

مقتل 146 بانزلاقات طينية في إثيوبيا

ارتفع عدد ضحايا انزلاقات طينية حدثت مساء الاثنين، في منطقة كينشو شاشا غوزدي جنوبي إثيوبيا، إلى ما لا يقل عن 146 شخصاً، وأكد مسؤول محلي أن أطفالاً ونساء حوامل كانوا من بين الضحايا. ودفن معظم القتلى في الانزلاق الطيني، بينما كان عمال الإنقاذ يواصلون البحث عن ناجين من انزلاق آخر وقع في اليوم السابق. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الضحايا مع استمرار عمليات الإنقاذ. وتشيع الانزلاقات الطينية خلال موسم الأمطار في إثيوبيا، والذي يبدأ في يوليو/تموز، ويستمر حتى منتصف سبتمبر/أيلول. (أسوشييتد برس)

40 مليون إصابة بفيروس نقص المناعة

كشفت الأمم المتحدة أن عدد من أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية المسبب لمرض الإيدز بلغ قرابة 40 مليون شخص خلال العام الماضي، بينما لم يتلق أكثر من 9 ملايين منهم أي علاج، وأنّ «العالم يشهد وفاة شخص كل دقيقة لأسباب مرتبطة بالإيدز». وأكد التقرير الأممي ارتفاع عدد الإصابات الجديدة في ثلاث مناطق، هي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأميركا اللاتينية. وتوفي نحو 630 ألف شخص من جراء أمراض مرتبطة بالإيدز في عام 2023، مقارنة بأكثر من مليوني وفاة في 2004. (أسوشييتد برس)

الدفاع المدني يحتضر في غزّة

بلغت نسبة العجز في إمكانات جهاز الدفاع المدني في غزّة 80%، ويؤكد الناطق باسم الدفاع المدني، محمود بصل: «منذ عام 2006، لم تُحدّث منظومة عمل الدفاع المدني بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، ولم تدخل أي معدات رئيسية، وما وصل كان معدات بسيطة لا تشمل سيارات الإطفاء التي يكثر استخدامها». ولفت بصل إلى أن «العدوان الإسرائيلي المتواصل كشف عجزاً كبيراً. بات من الصعب الاستمرار من دون معدات، ورغم ذلك فالمهام متواصلة على مدار الساعة، ويعتمد الدفاع المدني على الكادر البشري برغم أنه لا غنى عن المعدات». وتابع الناطق باسم الدفاع المدني: «المخاطر تلاحق عناصرنا أثناء عملهم تحت الأنقاض، إضافة إلى استنشاقهم الدخان والسموم خلال البحث عن المفقودين، والخطر الأكبر هو وقصف المراكز والمحطات، واستهداف العناصر العاملة في الميدان، وآخرها استهداف عدد منهم بصاروخ في مخيم البريج (وسط). يتعمد الاحتلال الإسرائيلي قتل العناصر، وبلغ عدد شهداء الدفاع المدني 79 شهيداً منذ بداية العدوان».

ويؤكد بصل أن انهيار منظومة الدفاع المدني يتطلب تدخل المؤسسات الشريكة لتوفير كلّ الاحتياجات، مضيفاً: «بتنا بحاجة إلى نظام دفاع مدني متكامل بعد تدمير المنظومة، والكثير من المناشدات تصلنا، لكن لا يمكن الاستجابة لها بسبب توقف الصليب الأحمر عن التنسيق مع الاحتلال منذ بداية الحرب، بداعي أن الاحتلال يرفض التنسيق». (قنا)

يكرر الاحتلال استهداف عناصر الدفاع المدني في غزّة (دعاء الباز/الأناضول)

مصر... ارتياد الشواطئ العامة صعب المنال

القاهرة ـ **صفية عامر**

تحوّل الاستمتاع بالشواطئ العامة المجانية إلى «حلم ليلة صيف» يصعب على شرائح واسعة من المصريين تحقيقه لأسباب متعددة، من بينها تردي الأحوال المالية، وتراجع أعداد هذه الشواطئ، إلى جانب عدم الاهتمام التي تشهده الكثير منها. وبينما تتمتع مصر بساحل على البحر المتوسط طوله نحو 995 كيلومتراً، وساحل على البحر الأحمر طوله 1941 كيلومتراً، لا يزال وصول غالبية الشعب إلى تلك الشواطئ صعباً، وفاقم من الصعوبات استحواذ جهات حكومية على كثير من الشواطئ العامة، وتحويلها إلى مقاه ومطاعم، أو شواطئ استثمارية، لتبدأ كلفة تذكرة الدخول وقيمة الخدمات تتزايد، بينما الخدمات المقدمة ليست الأفضل.

ويلاحظ انتشار القرى السياحية على طول الشواطئ المصرية، خصوصاً الشمالية، والتي لا يستمتع بها سوى فئة المقتدرين، لتتبقى مساحات صغيرة يستفيد منها بقية الشعب المصري، وهي بطبيعة الحال تعاني زحاماً شديداً، وغير مجهزة بالخدمات اللازمة.

قديماً، اعتادت الأسر المصرية توفير مبلغ مالي يسمح بقضاء أسبوع أو أكثر في أي مدينة ساحلية، وكانت مدينة الإسكندرية أحد أبرز الوجهات، ثم رأس البر في محافظة دمياط، ومدينة بورسعيد، ولحقت بهم شواطئ مطروح، ثم ظهر «الساحل الشمالي» الذي كان أحد تصورات الرئيس الراحل أنور السادات، والذي أوصى فيها بتعمير ساحل البحر من الكيلو 34 حتى الكيلو 100 قرب مدينة العلمين، وكان الهدف إنشاء تجمعات سياحية عملاقة تشبه منتجعات الدول الأوروبية، ثم تطورت الأمور لتصبح المشروعات قرى ساحلية مغلقة، حتى إن مصريين باتوا يطلقون عليه اسم «الساحل الشرير». بعد انتهاء موسم الامتحانات وبداية الإجازة الصيفية، سألنا مجموعة من المصريين حول تجهيزاتهم للتصييف، وعن التكلفة مقارنة بالخدمات، ومقارنة بتكلفة العام الماضي. تفيد تسنيم إبراهيم، وهي ربة منزل، بأن التفاصيل المادية هو الأهم في قرار المصيف، كون الأسعار تضاعفت خلال السنوات الثلاث الماضية. وتقول: «من أجل الذهاب إلى شاطئ أكثر نظافة، وبعيد عن الزحام؛ نضطر نحن العائلة إلى دفع مبالغ أكبر، لكنها لا تقارن بكلفة الشواطئ الخاصة، ونحاول قدر الإمكان توفير تكاليف أسبوع واحد كل عام، تشمل إيجار الشقة، وكلفة المواصلات، واستئجار الشمسية والكراسي، إضافة إلى كلفة الطعام». وتقول مروة الشاذلي، وهي مدرّسة، إن لديها ابناً في الثانوية العامة، لذا ذهبت ميزانية المصيف السنوية إلى الدروس الخصوصية. مضيفة: «في السابق كنت أجمع ميزانية المصيف من خلال التوفير على مدار العام، وكانت الوجهة المعتادة إما رأس البر وإما الإسكندرية، ومع ارتفاع الأسعار، أصبح الأمر شديد الصعوبة، وبتنا نستبدل أسبوع المصيف بيوم أو يومين في أي فندق قريب يضم مكاناً للسباحة، ورغم أن كلفة اليوم في هذا الخيار وصلت إلى 2000 جنيه (نحو 48 دولاراً)، لكنه لا يزال أقل كلفة من السفر للمصيف». يعمل محمد رفعت موظفاً بوزارة الزراعة، ويقول إن المصيف أصبح حلماً مستحيلاً، موضحاً: «أتمكن بصعوبة من توفير نفقات الطعام والتعليم والمواصلات، فالعام الدراسي طويل، وتكاليف الدروس الخصوصية كبيرة، وهناك أيضاً العيد ومستلزماته. لا مكان لنفقات المصيف في الميزانية، فأنا أستعد حالياً لتوفير كلفة الدروس الخصوصية لابني الذي سيدخل الشهادة الإعدادية».

تعمل ميادة رفعت صيدلانية، وكانت قديماً تذهب إلى الساحل الشمالي مع العائلة، ومع ارتفاع الأسعار؛ أصبحت العائلة تتعامل مع «ساحل طيب» و«ساحل شرير». تقول: « الساحل الطيب أصبح مزدحماً وخدماته متدهورة، والشرير أسعاره مبالغ فيها، ما جعلنا نتوجه إلى العين السخنة، فالأسعار هناك لا تزال مناسبة لنا».

بدوره، يرفض المهندس رامي ميشيل الذهاب إلى الشواطئ المفتوحة بسبب سوء مستوى النظافة، وهو على قناعة بأن كل ما هو مجاني غير مناسب، سواء لجهة الخدمات أو طريقة التعامل، ورغم ارتفاع الأسعار سنوياً، لكنه اعتاد التعامل مع أحد السماسرة لحجز شاليه في إحدى القرى السياحية، وقد كان في السابق يحجز أسبوعين، لكنه هذا العام اكتفى بأسبوع واحد.

منتجعات خاصة

ظلت الشواطئ العمومية المصرية لعقود متاحة لاصطياف الطبقة المتوسطة، والتي كان أفرادها ينظمون رحلات موسمية خاصة، أو من خلال المؤسسات والنقابات طوال أشهر الصيف، وكانت الكلفة حينها في متناول كثيرين. في السنوات الأخيرة، برزت سيطرة جهات الدولة على الشواطئ العامة، وإنشاء منتجعات خاصة بأفرادها.

تحقيق

وجد الغزيون الذين هُجّروا من مناطق في خانيونس أنفسهم على الطرقات بعدما لم يبق هناك أمكنة يذهبون إليها في ظل الازدحام وعدم توفر الخيام وغياب المنظمات الإنسانية

إخلاء خانيونس

لا مكان للمهجّرين غير الطرقات

غزة ـ **امجد ياغي**

بعيش المهجرون في مدينة خانيونس ضغوطاً كبيرة في ظل الازدحام في جميع المنافذ المؤدية إلى الشوارع والتي تتيح بدورها الوصول إلى شاطئ البحر، بعدما أعلن الاحتلال الإسرائيلي عن عملية عسكرية جديدة على مناطق شرقي ووسط المحافظة، وبذلك، قلّص المنطقة التي يدعي أنها إنسانية، وأعلن عن الخريطة التي تضمنت مناطق حيوية فيها، وتضم شوارع عدة، ومجمع ناصر الطبي، ومركزين صحيين، أول من أمس، وصلت تحذيرات على أرقام الغزيين المتواجدين بين مناطق تركز النازحين شرقي خانيونس ووسطها، تفيد بأوامر إخلاء بلدات بني سهيلا والقرارة وخزاعة، ومناطق الفرين والمنارة وحي السلام وقيزان النجار وجورة اللوت ودوار الشيخ ناصر والمحطة والسطر الغربي والأحياء القريبة منها.

أغار الاحتلال الإسرائيلي على عدد من المهجرين أثناء النزوح، في وقت كان بعضهم لا يعرف أين يذهب. وقال المكتب الإعلامي الحكومي صباح أمس، إنه خلال 24 ساعة من أوامر الإخلاء الإسرائيلية، سقط 89 شهيداً و263 مصاباً، بينما سجل 68 مفقوداً يعتقد أنهم لم يتمكنوا من الفرار، فيما لا يزال آخرون تحت الأنقاض. ووصلت 1217 مناشدة من عائلات محاصرة، وطاول القصف أكثر من 190 منزلاً ومبنى سكنياً. قضى معظم المهجرين ليلتهم الأولى في العراء، ووضع البعض الفرش التي حملوها معهم على الأرض، بعدما فشلوا في إيجاد مكان يمكن أن يقضوا ليلتهم فيه. المدارس مكتظة ولا يمكنها استيعاب أحد، حتى في ساحاتها. كما اختارت نسبة كبيرة من المهجرين النوم في ساحة مجمع ناصر الطبي على الرغم من أنها منطقة خطرة، لكن لا يزالون يعتقدون أن العملية العسكرية يمكن ألّا تستهدف المجمع الطبي الذي اقتحم مرتين هذا العام والذي أقام فيه مقبرة جماعية واعتقل طواقمه الطبية ودمر أجزاء منه.

أجبر فضل أبو صابر (53 عاماً) جميع أفراد أسرته على المبيت في الساحة الخلفية لمجمع ناصر الطبي. كان أحد الذين عادوا إلى منزلهم المدمر والواقع على حدود بلدة القرارة شمال خانيونس. كان الاحتلال قد دمر شقتين من المبنى الذي يملكه وفيه أربعة طوابق. كان قد أزال الركام بمساعدة أبنائه بعدما قضى شهرين مهجراً في مدينة رفح، لكن الاحتلال الإسرائيلي دمر ما تبقى من منزله عندما نزح منه وعاد مسرعاً بعدما أخبره أحد جيرانه النازحين، فوجده مدمراً بالكامل. لم يتصور أنه سيجبر زوجته وبناته وأحفاده على المبيت في العراء، بعدما فشل في البحث عن أي مكان لقضاء الليلة الأولى من العملية العسكرية. يتذكر أنه في المرة الأولى التي نزح فيها، باتت النساء والأطفال في خيام، والرجال في مكان آخر. لكن هذه المرة، فإن مهمة إيجاد فصل في مدرسة أو خيمة أو غرفة أو حتى مساحة فارغة أصبحت مستحيلة». يقول أبو صابر لـ «العربي الجديد»: «لا مكان لنا سوى السماء عسى أن تأخذ أرواحنا مباشرة. انتهت كل الحلول وفشلت محاولات البحث عن أماكن. الناس هنا تصطف في الشوارع وتنظر شمالاً ويميناً ولا تعرف أين تذهب. وما يحزنني أكثر هو أننا نعيش قرب أوطان يربطنا معها الدم والعرق والثقافة وحتى الدين. هذا ما كنا نسميه في صغرنا، علماً أن أبي صابر يضحك هو الذي عاش النكبة والنكسة من قبلنا وخذل». يضيف: «توجهنا إلى وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وصدمنا لأن عدداً من العاملين فيها لا يجدون أماكن لعائلاتهم ولا حتى خيام. حاولت البحث عن أكياس نايلون لصنع خيمة من دون أن أجد شيئاً. ما زلت أحاول تأمين مكان للنساء والأطفال، بينما أنا وشبان العائلة مستعدون للمبيت في العراء. هذه الحرب جعلتنا ضعفاء جداً».

في اليوم الأول للعدوان، استيقظ المهجرون الجدد وحاولوا البحث عن أماكن توفر لهم الظل بعيداً عن أشعة الشمس الحارقة. عدد قليل من المحظوظين وجدوا مساحة لهم في خيام أقاربهم ولو مؤقتاً. لكن أعداداً كبيرة تقف وسط المجمع الطبي في انتظار الرجال الذين خرجوا للبحث عن أماكن يمكن النزوح إليها.

كانت أكثر المناطق التي يتواجد فيها المهجرون هي البلد وسط خانيونس، على الرغم من الدمار الذي حل بها نتيجة العملية العسكرية الإسرائيلية الأولى التي انتهت في بداية إبريل/ نيسان الماضي، بالإضافة إلى منطقة السطر الغربي. وحالياً، غادرها الناس مجدداً ليلاحقهم القصف الإسرائيلي، على غرار ما حصل مع عائلة عبد الرحمن صلاح.

دمر الاحتلال منازل في منطقة السطر الغربي، والتي كانت مدمرة جزئياً وفي داخلها خيام. كان صلاح يحاول النزوح مسرعاً حاملاً الفرش، فاغار الاحتلال على منزل جيرانه من عائلة حجازي، والذين سقط عدد منهم شهداء فلم يتمكنوا من النزوح. ويقول إن الاحتلال لم يمنح الناس الوقت للنزوح. طلب منهم الإخلاء ثم راح يلاحقهم. يوضح صلاح أن عدداً كثراً من سكان مدينة خانيونس عادوا إلى منازلهم المدمرة بعد العملية الإسرائيلية التي بدأها منتصف يناير/ كانون الثاني وحتى بدايات إبريل/ نيسان الماضيين، وقبلوا الواقع الذي وجدوه من منازل مدمرة، وأزالوا الركام على مدى أسابيع من بعض الغرف التي يمكن استخدامها، فيما نصب البعض خياماً أمام المنازل حتى لا يبقوا في مناطق التهجير، بالإضافة إلى إفساح المجال أمام عدد آخر من المهجرين غير القادرين على العودة إلى منازلهم في المناطق الشمالية.

كما رجع عدد آخر من سكان المنطقة بعد العملية العسكرية على مدينة رفح في السادس من مايو/ أيار الماضي، لكن جميع من عاد أخلى المنطقة التي كانت مكتظة، وباتوا من دون مأوى، وافترش عدد كبير منهم الأرض قرب خيام النازحين في منطقة المواصي، فيما تمكن البعض من نقل الخيام التي صنعوها بأنفسهم.

يقول صلاح لـ «العربي الجديد»: «نعيش ما لم يعشه البشر من قبل ولا حتى في الأفلام التي شاهدناها في حياتنا. المشاهد التي تتذكرها في الأفلام، تصور نزوح القبائل أو العائلات أو المجموعات أياً كانت إلى مكان فيه خيام، أو إلى وطن آخر، أو قارب أو سفينة عبر البحر تنقلهم إلى منطقة ما، أو إلى شاحنة كبيرة. لكن لا يوجد شيء لنقلنا ولا منظمة تساعدنا. لا شيء». يضيف: «الخيام غير متوفرة، ولا مساحات فارغة في ظل الاكتظاظ. قضينا ليلتنا في مجمع ناصر الطبي، وأخبرنا الأطباء بضرورة ترك مساحات لدخول الجرحى والمرضى. كانت أصوات سيارات الإسعاف كثيرة ولم ينم عدد كبير منا، فيما أجبر الإنهاك البعض على النوم. لا أحد يسأل عنا. ننتظر رد الأونروا وعدد من المنظمات، ونخطط للانتقال إلى قلب المستشفيات الميدانية رغم إدراكنا بأن هذا قد يعيق عملهم. فالمستشفى المركزي الوحيد هنا مكتظ».

وتوجه مهجرون للسكن في المقابر، ومن بينها مقابر جديدة أنشئت عقب العدوان الإسرائيلي، في الوقت الذي زادت فيه أعداد الخيام المطلة على شاطئ البحر، والناس المتواجدين فيها. تام العشرات أمام شاطئ البحر على الرغم من وجود البوارج الحربية الإسرائيلية التي تقصف أهدافاً عدة باتجاه مدينة رفح وحتى المنطقة الشمالية، وهو ما يراه المهجرون.

نزح زهير حرب (29 عاماً) من منطقة قيزان النجار باتجاه شاطئ البحر، تاركاً نساء العائلة في إحدى المدارس المطلة على المنطقة الغربية لخيم خانيونس، حيث نمن في ساحة المدرسة، بينما نام عدد من أصدقائه مع آخرين على الرمال أمام الشاطئ، بعدما قدم الشبان الفرش للنساء. يقول لـ «العربي الجديد»: «تمنيت لو كنت سمكة في البحر، وإن كانت تواجه خطر أن تلتهمها سمكة أكبر منها، إذ على الأقل، لديها مساحة تعيش فيها، أو حتى طائرا في السماء يحلق من دون حدود ولا تلاحقه طائرات وقنابل وصواريخ حتى لو كان هو الآخر يواجه مخاطر. ما نواجهه من مخاطر حياتية في غزة يصعب وصفه».

وصدر الأمر بإخلاء الجزء الشرقي من منطقة المواصي بعد شهرين فقط على إلقاء الجيش مناشير وجهت الفلسطينيين للذهاب إليها حفاظاً على سلامتهم. وأكد الجيش الإسرائيلي أن قواته استهدفت أكثر من 30 بنية تحتية عسكرية في خانيونس، حيث قصفت طائراته مخبأ للأسلحة ومواقع مراقبة وممرات أنفاق ومنشآت تستخدمها حركة حماس.

ضاقت بهم الأمكنة الآمنة (بشار طالب/ فرانس برس)

89
هو العدد التقريبي للشهداء الذين سقطوا أثناء نزوحهم من مناطق في خانيونس خلال 24 ساعة.

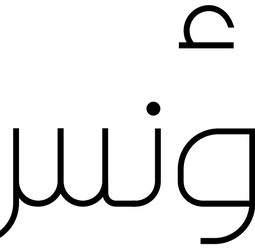

أديب وآدم وآية... حروف وآلام من لهيب الصواريخ

يواصل الأطفال أديب وآدم وآية وأمهم العلاج من الجروح والحروف التي خلفها استهداف منزلهم في غزة بصواريخ إسرائيلية

غزة ـ **علاء الحلو**

لا تزال آثار الحروق وآلامها ترافق الأطفال أديب وآدم وآية أبو دية منذ تسعة أشهر حين قصف الجيش الإسرائيلي بصواريخ منزل عائلة أبو عمشة الذي كان نزحوا إليه لمحاولة الهرب من جحيم الحرب في غزة. استشهد والدهم و22 من أقاربهم داخل هذا المنزل، في حين أصيبت والدتهم وصال بحروق في أنحاء جسدها.

ويواجه الأطفال الثلاثة عراقيل الشفاء الصعب في ظل انعدام الأدوات الطبية والأدوية والرعاية الدورية اللازمة التي تتأثر بإغلاق إسرائيل المعابر، ومنع دخول مختلف المستلزمات الأساسية وفي مقدمها الأدوية، وأيضاً منع الجرحى والمرضى من السفر للعلاج. ويزيد النزوح المتواصل وعدم القدرة على إجراء العمليات الجراحية من آلام الأطفال، حيث يسبّب العدوان الإسرائيلي وما يرافقه من تهديدات متواصلة للمدنيين في حال من عدم الاستقرار بسبب التنقل القسري من منطقة إلى أخرى في ظل انعدام أبسط مقومات الحياة الطبيعية. تخبر الأم وصال «العربي الجديد» أنها كانت تنتقل مع زوجها وأطفالها مع اشتداد القصف من بيتهم في منطقة العامودي إلى منزل شقيقة زوجها في معسكر جباليا شمال قطاع غزة، ثم تعرّض المنزل لقصف عنيف ليل 31 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ما سبّب استشهاد 22 شخصاً من أقارب العائلة وغيرهم من المهجرين... من هؤلاء زوجها ووالده ووالدته وأشقاؤه وشقيقاته وعماته وأحفاد للعائلة. وتقول لـ«العربي الجديد»: «كانت اللحظات الأولى للقصف كارثية، إذ لم أتعرف على أطفالي ولم يعرفوني بدورهم نتيجة الحروق الشديدة التي أصابتنا من لهيب الصواريخ التي سقطت داخل المنزل. وأصبت بحروق مختلفة على غرار ابنتي آية البالغة 10 سنوات التي عانت حروقاً بنسبة 80% في الوجه والأيدي والأرجل، وجرى لفها بالقصدير بالكامل في المراحل الأولى للعلاج. أما أديب (6 سنوات) فأصيب بحروق في الظهر والأرجل، وآدم الأصغر سناً (9 أشهر) فأصيب بحروق مختلفة إلى جانب جرح عميق في رأسه.

علاج

وتحدثت وصال أنها نُقلت مع أطفالها إلى المستشفى الإندونيسي في شمالي غزة، حيث قرر الأطباء إجراء عملية لابنتها آية في الخارج، لكنها لم تستطع السفر بسبب الأوضاع السائدة وارتفاع عدد المصابين، وتسارع وتيرة الأحداث، وأيضاً بسبب حصار جيش الاحتلال الإسرائيلي المستشفى. وتقول: «في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، تواصلنا مع الصليب الأحمر الذي وفّر باصات نقلتنا إلى مستشفى ناصر الطبي في مدينة خان يونس جنوب غزة لمواصلة العلاج، وبقيت مع أطفالي شهرين في المستشفى حيث أجريت عملية ترقيع لآية، وتابع أديب جلسات علاج طبيعي وتغيير الجروح، ثم تفاقمت الأوضاع سوءاً، واضطررنا إلى النزوح إلى المستشفى الأوروبي، ثم إلى خيمة في الحي البرازيلي بمدينة رفح جنوب القطاع، وبعدها إلى خيمة أخرى في المنطقة الوسطى من مدينة دير البلح بعد الاجتياح الإسرائيلي لرفح مطلع مايو/ أيار الماضي»، وتشير وصال إلى أنها تابعت علاج أطفالها مع منظمة «أطباء بلا حدود»، وتوجهت إلى مستشفى شهداء الأقصى لمواصلة تلقي العلاج بعد نزوحها الأخير. وتوضّح أن النقص الحاد في الأدوية والعلاجات والمستهلكات الطبية اللازمة لالتئام الجروح والحروق يضطرها إلى مواصلة البحث في المستشفيات، وهو أمر بات يصيبها بإرهاق شديد في ظل صعوبة التنقل والحركة وخطورتهما، واستمرار شعورها بآلام الإصابة.

أحزمة نارية

وتوضح أم محمد أبو دية، وهي جدة الأطفال الثلاثة أديب وآدم وآية، والتي تساعد ابنتها وصال في علاجهم ورعايتهم، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أنها استقبلت أسرة ابنتها داخل بيتها في منطقة الفالوجا شمال قطاع غزة، لكن ابنتها وزوجها اضطرا إلى المغادرة بعدما تعرضت المنطقة لأحزمة نارية، ثم قصف البيت الذي استشهد وجرح غالبية من كانوا فيه. تتابع أم محمد: «استهدفت المجزرة الإسرائيلية أشخاصاً آمنين داخل بيوتهم، ما حوّل معظم سكانها إلى أشلاء. وأصيب الناجون بجروح متفاوتة أو حروق شديدة بفعل لهيب الصواريخ التي باغتتهم حين كانوا نائمين». وتلفت إلى أن نزوح ابنتها مع أطفالها الثلاثة وعيشهم داخل خيمة تفتقر إلى أدنى المقومات الآدمية والطبية، يزيدان من آلام الإصابات والمضاعفات، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في درجات الحرارة داخل الخيمة البلاستيكية، ونقص أدوات الرعاية الطبية التي يمكن أن تخفف الأوجاع المتزايدة.

أديب وآدم وآية مع والدهم (العربي الجديد)

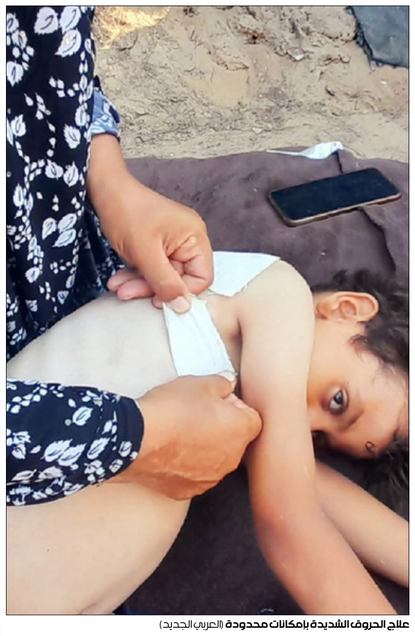
علاج الحروق الشديدة بإمكانات محدودة (العربي الجديد)

تهديد القطيعة يحرم نساء إدلب من حق التوريث

الميراث حق للنساء لتعزيز قدراتهن على المشاركة في المجتمع (عارف وتد/ فرانس برس)

حق النساء في الميراث مقرر في الشرع والقانون، لكن قد يحرمن منه في إدلب بسبب عادات وتقاليد تتحجج باحتمال استيلاء الأزواج والأبناء على المال، كما تخاف كثيرات من فقدان الترابط الأسري، وتجهل بعضهن حقوقهن

إدلب ـ **سونيا العلي**

تحرم أسر كثيرة في إدلب شمال غربي سورية نساءها من حق الميراث، فتختار بعضهن سلوك طريق المحاكم ومواجهة احتمال التعرض لقطيعة الأسر التي يمكن أن تفضّل «الاستغناء عنهن» بدلاً من منحهن حق التملك، أما أخريات فيقررن التنازل عن حقوقهن، رغم أنهن يشعرن بظلم، من أجل الحفاظ على الحماية الاجتماعية.

طُردت حليمة الهزاع (39 سنة) التي تسكن في بلدة حزانو شمالي إدلب من منزل أهلها، وأصبحت منبوذة من قبل أفراد عائلتها، بعدما طالبتهم بحقها في الميراث. وتقول لـ«العربي الجديد»: «تقاسم أخوتي الذكور الثلاثة الميراث بعد وفاة والدي، وتركوني مع شقيقتي من دون أي نصيب. وحين طالبتهم بحقي من أجل الإنفاق على أولادي وتحسين الأحوال المعيشية السيئة لأسرتي رفضوا ذلك وطردوني وهددوني وأساؤوا معاملتي، وطلبوا مني التنازل عن حصتي كما فعلت أختي، لأنهم يعتبرون أنفسهم الأحق في الحصول على أموال العائلة، بحجة أنهم يريدون الحفاظ على الأرض، ولا يرغبون في بيعها والتنازل عنها لغرباء في حال توريث البنات». تضيف: «أختي ميسورة الحال، ويمكن أن تتخلى عن حقها، أما أنا فأحتار في كيفية تأمين حتى ثمن الطعام لأولادي الأربعة الذين يعيشون حياة قاسية بعدما تعرّض زوجي لإصابة خلال الحرب منعته من العمل».

وتخبر أنها تعرضت لحادث سير قبل فترة، لكن أشقاءها لم يكلفوا أنفسهم بالاطمئنان على صحتها لمجرد أنها طالبت سابقاً بحصتها من ميراث أبيها. وتوضح أن أمها كانت إحدى ضحايا عدم أخذ الميراث بعدما حصلت من أشقائها على ترضية فقط، وتقول: «بالنسبة لي لن أسامح أي شخص ساهم في حرماني من حقي الذي شرّعه الله». وقد تفضل نساء التزام الصمت والتنازل عن حقوقهن بسبب خوفهن من مواجهة الخلافات الأسرية وغضب الأهل وقطع صلة حصلت حسنة الأيوب (28 سنة) من مدينة إدلب، على حصة «ترضية» من أخوتها الذكور بدلاً من إعطائها حقها كاملاً من تركة أبيها. وتقول لـ«العربي الجديد»: «المبلغ الذي حصلت عليه من إخوتي الذكور يساوي ربع حقي الشرعي، لذا فكرت بالمطالبة بحقي في المحاكم الشرعية ثم تراجعت للحفاظ على روابط الأخوة وتجنب العزلة الاجتماعية والعداوة مع الأهل وحدوث خلافات أسرية. أسوأ ما في الحياة هي عداوة الأشقاء والأقارب، ووصول الأمر بينهم إلى ساحات المحاكم بسبب مال زائل وإرث لن يبقى».

في المقابل، أصرّت فاطمة الخلوف (42 سنة) من مدينة معرة مصرين على أن تأخذ ميراثها كاملاً من دون انصياع للعادات والتقاليد التي تصفها بأنها «خاطئة»، فأقامت دعوى ضد استيلاء أخوتها على ميراثها بعد وفاة الأب، وأنفقت الكثير من المال في المحاكم للحصول على حقها. تقول: «تسببت المطالبة بحقي في عداوة وقطيعة بيني وبين أخوتي الذين غضبوا من إصراري على أخذ حقي. معركة استرجاع الحقوق صعبة، وأن صوت الأعراف والتقاليد أقوى في مجتمعنا، ما يجعل هذه الظاهرة الظالمة مستمرة في قرى ومدن إدلب». وتؤكد المحامية عبير حمادة من مدينة أطمة شمالي إدلب لـ«العربي الجديد»: «يلجأ المورثون إلى حيل كثيرة لحرمان البنات من الميراث، من بينها التنازل عن الأملاك لأولادهم الذكور عبر بيعها صورياً لهم غالباً، لكن حقوق النساء في الميراث مقررة في الشرع والقانون، ولا يجوز أن يحتال الذكور عليها، ويحق لهن مهما كانت حصتهن الحصول عليها والتصرف بها من دون قيود، ويجب أن تعي النساء أن حصتهن في الميراث ليس فيها منّة من الأشقاء، والهدف من حصولهن على حصة هو تمكينهن اقتصادياً من أجل تعزيز قدرتهن على المشاركة في كافة قطاعات المجتمع».

وتوضح حمادة أن «بعض النساء لا يعرفن حقهن في الميراث، وغالبيتهن لا يتجرأن على مطالبة ذويهن بهذا الحق خوفاً من خسارة الأهل الذين تعتبرهم السند والعزوة، وهكذا تضيع الحقوق ضحية الجهل والأعراف. مواجهة الظاهرة تحتاج إلى حملة توعية متكاملة بحقوق النساء في الميراث، ووقف التمييز ضدهن». وحذرت المحامية السورية من حرمان النساء من الميراث، وطالبتهن بعدم الخوف والتحرك للمطالبة بحقوقهن، وعدم قبول قسمة التراضي التي لا تمنحهن حقوقهن طبقاً للشريعة الإسلامية، والاتجاه إلى القضاء عند استنفاد السبل الأخرى، وعدم الركوض للضغوط العائلية والتهديد والإكراه للتنازل عن حقوقهن.

وتشير حمادة إلى أن «50% من الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الشرعية هي لنساء يطالبن بحقوقهن في الميراث. ولا تزال الأعراف تنتصر على القوانين وتجرد النساء من حقوقهن الشرعية في الميراث، ما يشكل نوعاً آخر من أنواع العنف ضدهن من خلال التعرض لظلم الأقرباء بصمت، أو اللجوء إلى المحاكم لخوض معركة حقيقية في سبيل استعادة حقوقهن المسلوبة».

تفضل نساء التنازل عن حقوقهن في الميراث خشية الخلافات الأسرية

تنتصر الأعراف على القوانين وتجرّد النساء من حقوقهن في الميراث